الإنفتاح المفترى عليه

الأهرام الاقتصادى: 1-9-75

بقلم الأهرام الاقتصادى " رأى المجلة"

يثير الانتباه فى الأخبار التى نشرت أخيراً، ذلك التصريح الرسمى الذى يقول إنه تم تعديل 102 قانون لإزالة معوقات الانفتاح، و خبر آخر يقول أن بعثة رسمية مصرية سوف تسافر الى سنغافورة لدراسة نظم المنطقة الحرة المعمول بها هناك.

وكان لابد أن تستوقفنا فى البداية ظاهرة الانفجار التشريعى الذى صحب الدعوة الى الانفتاح، وهو الذى يتصوره البعض مفتاحاً سحريا للمشكلة، بينما هو فى حقيقته باعث على مخاوف لا حدود لها.

ولو أن الانفتاح قوانين تتعدل لكان سهلاً وميسوراً، ولما اعتبرناه مشكلة تحتاج الى بحث ودراسة. ولكنه للأسف الشديد ليس كذلك على الإطلاق.

الانفتاح يا سادة –و للمرة الألف نقولها – ليس فى القوانين وحدها. هو أسلوب عمل ومنطق وطريقة تفكير، قبل أى شئ آخر. ذلك أننا وضعنا تيسيرات لا حدود لها، ولوائح مرنة ترفع كل عقبة، وقوانين مقتبسة عن أكثر النظم التزاماً بحرية التجارة... وإذا فعلنا ذلك كله، وترك الأمر لعدد من الموظفين، لا يستطيع أحدهم أن يصدر قراراً أو يستخدم عقله فى الاجتهاد و التفسير، و لا يملك أحدهم القدرة على استيعاب حكمة النص و هدفه، فأن النتيجة الطبيعية هى إصابة كل الخطط بالشلل، وتجميد كل محاولات المرونة، وتضييق كل ما أراد له المشروع أن يكون فسيحاً ومقبولاً.

لقد نشرت مجلة نيوزويك الأمريكية منذ أيام أن لافتة الانفتاح التى ترفعها مصر، تواجه عقبات شديدة فى التطبيق. وضربت مثلاً ببنك تشيز مانهاتن، الذى وافق الرئيس السادات أن يفتح فرعاً له فى مصر، خلال استقباله لرئيس مجلس ادارة البنك، ولكن تنفيذ القرار لم يتحقق رغم مضى عام كامل على صدوره.

كذلك نشرت صحيفة لوموند الفرنسية تحقيقا عن الأوضاع الاقتصادية الجديدة فى مصر، قالت فيه أن نظرة واحدة على ساحة أى جمرك فى مصر، تقنع الكثيرين بأن

www.anwarsadat.org

الوقت لا يزال مبكراً لتنفيذ السياسات المعلن عنها، سوى فى حرية التجارة أو رفع القيود على الاستيراد و التصدير.... الى أخر ما نقرأه فى الصحف بين حين و آخر.

وربما يكون فى هذه الآراء بعض المبالغة لكنها لا تخلو من حقيقة على أى حال.

ثم، ألا ينبغى أن يثير دهشتنا أيضا رقم الـــــــ 102 قانون الذى تم تعديل موادها، إن أكثر ما نخشاه أن يتصور البعض أن العقدة فى القوانين وحدها، و لذلك ينبغى إجراء عملية مسح شاملة تمتد الى نصوص أكثر من مائة قانون، ولولا أن التصريح نسب الى وزير مسئول، لما صدقنا أن هذا ا كم الهائل من القوانين قد عدل دفعة واحدة، ولتصورنا أن هناك خطأ أكيداً فى عملية الإحصاء.

و على كل فأننا نتمنى أن تكون كل هذه القوانين قد خضعت لدراسة متأنية وعميقة حتى لا نفاجأ بين حين و آخر بتعديلات على التعديلات، الأمر الذى يعقد الأمور و يزيد الأوضاع انغلاقاً.

نأتى بعد ذلك الى موضوع البعثة المسافرة الى سنغافورة، لنطرح بالمنطق نفسه قضية أسلوب مواجهة تجربة المنطقة الحرة.

ذلك أننا بعدما أصدرنا قرارات بإنشاء المناطق الحرة تلتها قرارات أخرى تنفيذية تحدد صور التعامل داخل تلك المناطق، ونظم الرقابة و التحويل.

بعد هذا كله خطر لنا أن نوفد بعثة لتدرس تجربة المنطقة الحرة فى سنغافورة. ألا كان ينبغى أن يكون سفر هذه البعثة متوافقاً مع مرحلة الإعداد و الدراسة، حتى لا نضطر للرجوع عن قرارات صدرت، أو إعادة النظر فى أوضاع قانونية استقرت بالفعل ؟

ثم، هل يتصور البعض أن المنطقة الحرة هى مجرد نظام يقتبس أو خطط تنفذ، أو قوانين تصدر ؟ أليس هذا هو الخطأ ذاته الذى نحذر من الوقوع فيه ونحن نواجه تجربة الانفتاح؟

إن النظم المطبقة لا تحتاج الى بعثة تسافر لاقتباسها، فالمؤكد أن المكتب التجارى المصرى فى المنطقة يستطيع أن يدرس هذه النظم و يبعث بها الى مصر لو احتاج الأمر. لكن الأمر الأهم، و الذى لا يمكن اقتباسه هو طريقة التفكير و أسلوب العمل، وكفاءة التنفيذ.

هل درس الذين قرروا إيفاد البعثة هذه العوامل و استوعبوا أهميتها فى تنفيذ أى نظام، وعدم جدوى الاقتباس إذا لم يكن مصحوباً بعقول مستنيرة تفكر و تنفذ؟